



Grammatical preferences in double and Triple letters by Abbas Hassan in his book Al-Nahw Al-Wafi

Antesar Thaar Muhammad Al-Jumaili

Isl.h24176@uofallujah.edu.iq – 07505716528

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

Mr. Dr. Omar Ali Muhammad al-Dulaimi

University of Fallujah – College of Education

Abstract

The multiplicity of grammatical aspects and manifestations of differing opinions played a role in the emergence of the phenomenon of preponderance in Arabic grammar. This was also helped by the prevailing approach among grammarians that their grammatical statements are unstable rules and subject to change, and that Arabic speech is subject to context, status, and the strength of words and meanings in its grammatical work.

This research deals with some issues of grammatical weighting according to Abbas Hassan in the binary letters in his book Al-Nahhu Al-Wafi. The research method was based on induction, analysis and comparison, and it is an approach from the specific to the general. And rooting the issue from him, then followed by mentioning the opinions of ancient grammarians between agreeing and opposing, then comparing the opinions and choosing the most correct according to the evidence according to Abbas Hassan, then after the discussion choosing the most correct opinion.

Keywords: Abbas Hassan, preference, adequate grammar.



الترجيحات النحوية في الحروف الثنائية والثلاثية في كتاب النحو الوافي

لعبّاس حسن

انتصار ذعار محمّد الجميلي

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

٠٧٥٠٥٧١٦٥٢٨ - Isl.h24176@uofallujah.edu.iq

أ.د. عمر علي مُحمّد

جامعة الفلوجة/ كلية التربية

الملخص:

كان لتعدّد الأوجه الإعرابية واختلاف الآراء دور في الترجيح في النحو العربي. كما ساعد على ذلك المنهج السائد بين النحاة من أنّ أقوالهم النحوية قواعد غير ثابتة، وهي قابلة للتغيير، وأنّ الكلام العربي يخضع إلى السياق والمقام وقوة الألفاظ والمعاني في صنعته النحوية.

هذا البحث يتناول بعض مسائل الترجيح النحوي عند عبّاس حسن في الحروف الثنائية والثلاثية في كتابه النحو الوافي. وكان منهج البحث قائمًا على الاستقراء والتحليل والمقارنة، وهو منهج من الخاص إلى العام؛ وتأصيل المسألة منه، ثم يليه ذكر آراء النحاة القدامى بين موافقي ومعارضٍ، ثمّ المقارنة بين الآراء واختيار الراجح بحسب الدليل عند عبّاس حسن، وبعد المناقشة اختيار القول الراجح.

الكلمات المفتاحية: عبّاس حسن، الترجيح، النحو الوافي.



الترجيحات النحوية في الحروف الثنائية والثلاثية في كتاب النحو الوافي لعباس

حسن

انتصار ذعار محمد الجميلي

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

أ.د. عمر علي مُجَدِّد

جامعة الفلوجة/ كلية التربية

المقدمة

الحمد لله وصلاة وسلام على نبيه ومصطفاه سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه.. وبعد.. فإن خير ما على المرء تعلمه وأشرف منزلة هو: العلم بكتاب الله العزيز، ذلك الكتاب الذي مكن أمة العرب لتسلم قيادة البشرية كلها، فكانت «خير أمة أخرجت للناس»، ما إن تمسكت بالقرآن الكريم حق تمسكها ورعوها حق رعايتها، ولن يأتي ذلك إلا بتعلم اللغة التي أنزل بها، والتمرس بعلومها، والسفر في معالمها.

الحمد لله الذي هداني لاختيار موضوعي هذا، واعانني وسخر لي العباد والوسائل، لدراسة الترجيحات النحوية لأستاذ من أساتذة العربية المعاصرين، ممن جاءوا بتيسير النحو.

يدرس هذا البحث الترجيحات النحوية التي جاء بها عباس حسن في كتابه النحو الوافي في الحروف الثنائية والثلاثية. دراسة تحليلية وصفية بأسلوب المنهج الاستقرائي.

مشكلة البحث: يميل عباس حسن عند عرض ترجيحاته إلى المذهب الكوفي إذ ينحو منحاهم في التأويل والتعليل والخلاف النحوي في الكثير من ترجيحاته، وكذلك أسلوبه الميسر الذي نراه بوضوح بطرح ترجيحاته التي انتقد بها السماع والقياس ونظرية العامل، فهي امتداد لدعاة التيسير، وتأثره بهم وبابن مضاء واضح في أسلوب طرحه.

أهداف البحث: ومن أهم أهداف البحث ما يأتي:

١. تسليط الضوء على أبرز وأهم ما جاء به عباس حسن من ترجيحات نحوية في الحروف وخاصة في

الثنائية والثلاثية.



٢. بيان ما يميل إليه عباس حسن من المذاهب النحوية في أغلب ترجيحاته.
٣. توضيح أغلب المسائل المتعلقة بـ (أل) وترجيحاتها.
٤. حلُّ مشكلة رسم (إذن) وبيان الترجيح النحوي حولها.
- خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مطلبين: الأول في الترجمات النحوية في الحروف الثنائية، والثاني في الترجمات النحوية في الحروف الثلاثية. تسبقهما مقدّمة، ومشكلة البحث، وأهدافه، وخطته، وتليهما الخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.
- سنتطرق في هذا البحث إلى الترجمات النحوية في الحروف الثنائية والثلاثية، وهي على مطلبين: المطلب الأوّل: الترجمات النحوية لعبّاس حسن في الحروف الثنائية:
- أولاً: (ما) العاملة وغير العاملة:
- من الحروف التي تشبه الفعل: (ليس) في معناها النفي - وفي عمله النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وأكثر هذه الحروف شهرةً هي: "ما، لا، لات"، إنَّ. أوَّلها: "ما" من العرب من يعمله كالحجازيين، ومنهم من يهمله كبنى تميم، وهو يفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق. تقول: (ما الشجاع خَوْفًا، أو ما الشجاع خَوْفًا).
- وجاء عباس حسن بترجيحٍ يخصّ أعمال "ما" وعدمه وقال: "لكن الذي يحسنُ الأخذ به في عصرنا هو "الإعمال"؛ لأنّ اللغة العالمية لغة القرآن وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى، فهي صحيحة أيضًا يجوز الأخذ بها؛ منعًا للبلبلّة، وتعدد الآراء من غير فائدة^(١).
- فيما يأتي نذكر لغات القدماء في إعمال "ما" وعدمه:

(١) النحو الوافي: ١/ ٥٣٧.



الأولى: لغة الحجازيين، فقد ألحق أهل الحجاز ما النافية ب ليس فجعلوا لها اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، وبلغتهم نزل القرآن^(١)، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٣)

وقال بها سيبويه (ت: ١٨٠هـ): "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"^(٤) وردّ الزجاج على من قال بأنّ عدم إعمال (ما) أقوى الوجهين، فقال: ((وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأنّ كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: ما هذا بشرٌ، ولا تجوز القراءة بما إلّا بروايةٍ صحيحةٍ. والدليل على ذلك إجماعهم على: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، وما قرأ أحد ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ^(٥)). وإعمالهم إياها أربعة شروط:

أحدها: عدم اقتران اسمها ب "إن" الزائدة، كقوله^(٦):
"بني عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْف"
الثاني: عدم انتقاض نفي خبرها ب (إلّا)، ولهذا وجب الرفع في: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٧).
الثالث: عدم تقدّم الخبر، كقولهم: ما مسيء من أعتب، وقوله^(٨):
"إِذْ هُمْ قَرِيْشٌ وَإِذْ مَا مَتْلَهُمْ بَشْرٌ ... فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ دَوْلَتَهُمْ"

(١) شرح الكافية الشافية: ٤٣٠/١.

(٢) سورة يوسف: ٣١.

(٣) سورة المجادلة: ٢.

(٤) الكتاب: ٥٧/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١٠٨/٣.

(٦) البيت من البسيط لم ينسب لقائل في: أوضح المسالك: ٢٦٦/١، وخزانة الأدب: ١١٩/٤، والمعجم المفصل: ٢٩/٥.

(٧) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٨) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه: ١٦٧.



الرابع: عدم تقدّم معمول خبرها على اسمها، كقوله^(١):
"وما كلُّ من وافى مني أنا عارفٌ ... وقالوا تعرّفها المنازل من مني"
إلا إن كان المعمول ظرفاً، أو مجروراً فيجوز، كقوله^(٢):
"فما كلّ حينٍ من توالي مواليا ... بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا"
وهناك شرطٌ خامس: الذي يقول بدخول الباء . حرف الجر الزائد . على خبر ما، وقد اختلف العلماء
بها أهي مختصة بما الحجازية العاملة عمل ليس أم غير مختصة بها ويجوز دخولها بعد ما التيمية المهمة؟
فذهب الأخفش إلى أنّها تدخل بعد ما التيمية كما تدخل بعد ما الحجازية، وذهب قوم منهم
الزمخشري وأبو عليّ إلى أنّ الباء الزائدة لا تدخل إلا في خبر ما الحجازية^(٣)
ورجح عباس حسن هذه اللغة معللاً ذلك؛ لكونها اللغة العالية، واللغة التي أنزل بها القرآن، ولغة أكثر
العرب.

الثانية: لغة تميم في عدم إعمال (ما)، وتكون غير عاملة في عكس مواضع إعمالها الأربعة عند
الحجازيين، وعلة سيوييه في ذلك: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل)، أي: لا يعلمونها في شيء وهو
القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار"^(٤).
ولزموا فيها القياس؛ لأنّها من تلك الحروف التي يكون دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، كهل،
ومن الحق أنّ ما يدخل على الجملتين لا يعمل؛ لأنّ العامل يجب أن يكون مختصاً بالذي يعمل فيه من اسم أو
فعل^(٥).

(١) البيت من الطويل لمزاحم العقيلين في: أوضح المسالك: ٢٧٢/١، وفرحة الأديب: ٣٦، ومنتهى الطلب: ٣٠٨.

(٢) البيت من الطويل للأخطل في: أوضح المسالك: ٢٧٣/١، والمعجم المفصل: ٣٥٢/٨، وشرح الشواهد: ٣٤٢/٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/١.

(٤) الكتاب: ٥٧/١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٥٥٦/٢.



ونرى من اليسير اتباع اللغة الحجازية في إعمال (ما)؛ لعلّوها بين اللغات العربية، ولكونها لغة التنزيل وهذا لا يعني بعدم علو لغة بني تميم فكليهما من أفصح لغات العرب إلا أنّ إعطاء الخصوص والاتباع للحجازية أفضل وأيسر، ويُعدّداً عن الخلط بلغات أخرى، والله أعلم.

ثانياً: (أل) عوض عن ضمير الربط:

من الشروط التي يجب أن تتوفر في الجملة التي تصلح نعتاً "أن تشتمل الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت، ويكون مطابقاً له في الافراد والتذكير وفروعهما، ويجعل الكلام والمعنى متصلين ومتناسكين؛ لذا يطلق عليه: الرابط.

قال عباس حسن في ماهية الرابط: يرى بعض النحاة: "أنّ أل قد تغني عن الضمير الرابط؛ إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً، نحو: (رأيت كتاباً الورق ناعم مصقول والطباعة جيدة نظيفة والغلاف متين جذاب)، فكأنك قلت: (رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول، وطباعته وغلافه)، وهذا رأي حسن مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس" (١).

وفي مجيء أل عوضاً من ضمير الربط آراء. منها:

الأول: مذهب أكثر البصريين أنّ الضمير محذوف ويُقدّر. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (٢)، هي المأوى له. وكذلك قولهم في نحو: (مررت برجل حسن الوجه)، أي: منه، أو له (٣).

الثاني: مذهب الكوفيين، وسوغه الزمخشري، وتبعهم ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في أنّ أل تكون عوضاً من الضمير. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾، أي: وهي مأواه (٤).

رَجَّحه عباس حسن، واستحسنه؛ لكونه مستمداً من شواهد مسموعة كثيرة تبيح القياس بشرط: أمن اللبس.

(١) النحو الوافي: ٣/٤٧٤، ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) سورة النازعات: ٤١

(٣) ينظر: الجني الداني: ١٩٩، وشرح الاشموني: ١/١٨٥، والبرود الضافية: ١/٨٧٥.

(٤) ينظر: الجني الداني: ١٩٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤/١٢٤.



نرى أنّ رأي الكوفيين أولى بالاتباع؛ لخلوه من الإضافات والتقدير، وتبعاً لما ورد عنه من شواهد، واستحسان عباس حسن له، والله أعلم.

ثالثاً (أَل) للمح الأصل بين السماع والقياس:

جاء في النحو الوافي في مسألة أَل الزائدة التي تدخل على المعرفة، أو النكرة نوعان: نوع تكون فيه زائدة لازمة وهي: التي اقترنت باسم معرفة كـبعض الاعلام، ونوع تكون فيه زائدة عارضة غير لازمة توجد حيناً وحيناً لا توجد. وكلاهما حرف.

والعارضة على ضربين: ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة، وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه هو: لمح الأصل، ويمكن بيانه:

أن أكثر الاعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، ثم انتقل إلى العلمية، وترك معناه السابق، مثل: عادل، ومنصور، وحسن. فقد كان المعنى السابق لها وهي مشتقات: ذات فعلت العدل، أو وقع عليها النصر، أو اتصفت بالحسن، ولا دخل للعلمية بواحد منها، ثم صار كل واحد بعد ذلك علماً يدل على مُسَمَّى معيّن، ولا يدلّ على شيء من المعنى السابق، فكلمة: عادل، أو منصور، أو حسن، أو ما شابهها قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني. وهو: العلمية، وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يُنظر إلى أصله المشتق. ولا يشمل عليها مع أنّها كانت في الأصل اسماً مشتقاً.

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معاً، وهما: معناها الأصلي السابق، ودلالاتها الجديدة وهي: العلمية، فإننا نزيد في أولها: أَل؛ لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً؛ فوق دلالته على المعنى الجديد، وهو: العلمية مع الجمود، فنقول: العادل، والمنصور، والحسن، فتدلّ على العلمية بذاتها وبمادتها واعتبارها جامدة، وتدلّ على المعنى القديم بـ أَل التي تشير وتلمح إليه. ولهذا تسمى: أَل التي للمح الأصل. ومن هنا دخلت في كثير من الاعلام المنقولة الصالحة لدخلوها؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوي المدح، أو الذم، أو التفاؤل، أو التشاؤم، نحو: الكامل، المتوكل، السعيد، الضحّاك، الخاسر، الغراب، الخليع، الحروق، وغير ذلك من الاعلام المنقولة قديماً وحديثاً.



ورجح عباس حسن وقال: "لا خير في الأخذ بالرأي القائل: (إن زيادة أل للمح الأصل سماعية)؛ لأنّ الأخذ به بالرغم من أنّه الأغلب يضيع الغرض من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور"^(١). وفيما يلي عرضٌ لأقوال النحاة في أل للمح الأصل:

ذكر ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) في شرحه: أنّها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك في: حسن الحسن، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في: حارث الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في: فضل الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في: نعمان النعمان، فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل وحذفها نظراً إلى الحال وأشار بقوله: للمح ما قد كان عنه نقلاً إلى أنّ فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة، أو ما في معناها، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدوئها فليستا بزائدتين خلافاً لمن زعم ذلك^(٢).

جاء في الاشموني (ت: ٩٠٠هـ): وأفهم قوله: وبعض الأعلام أنّ جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك، وهو كذلك، فلا تدخل على نحو: مُجَدِّ، وصالح، ومعلوم؛ إذ الباب سماعي^(٣). كلّ ما جاء به القدماء يقول بسماعية أل للمح الأصل، إلا أنّ عباس حسن قال بترجيحه: لا خير في الأخذ بهذا الرأي؛ لأنّ الأخذ به بالرغم من أنّه الأغلب يضيع الغرض من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور.

وترى الباحثة بضرورة الأخذ بترجيح عباس حسن؛ لما فيه يُسر في استعمال أل للمح الأصل في عصرنا، والله أعلم.

رابعاً: تعريف العدد المضاف بـ (أل):

جاء عباس حسن بذكر تعريف العدد المضاف وقال: "فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه بـ(أل) فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده، أي: على المعدود، نحو: (عندي ثلاثة الأقلام، وأربع الصحف،

(١). النحو الوافي: ١/٣٩٠، ٣٩١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٨٤، ١٨٥.

(٣). شرح الاشموني: ١/١٧١، وحاشية الصبان: ١/٢٦٦.



ومائة ألف الورقة، وألف القرش)، وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المحضّة^(١).

اختلف النحويون في تعريف العدد المضاف، وعلى أيّ جزءٍ تدخل أُل التعريف إلى آراء، منها:
الأول: البصريون قالوا بدخولها على المضاف إليه، أي: المعدود، ومنهم سيبويه (ت: ١٨٠هـ): وتدخل في المضاف إليه (الألف واللام)؛ لأنّه يكونُ الأوّلُ به معرفةً. وذلك قولك: (ثلاثة أبواب، وأربعة أنفس، وأربعة أثواب)، وإذا أدخلت الألف واللام قلت: (خمسة الأثواب، وستة الجمال)^(٢).
كما قال ذو الرمة^(٣):

وهل يرجعُ التّسليمُ أو يكشفُ العمى ... ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاغُ
وكذلك الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): "وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء"^(٤).
وعلة العكبري (ت: ٦١٦هـ) في ذلك؛ لأنّ الإضافة للتخصيص وتخصيص الأوّل باللام يغيه عن ذلك^(٥).

استحسن عباس حسن هذا الرأي ورجح إضافة أُل التعريف للعدد إذا اردنا تعريف العدد المضاف.

(١) النحو الوافي: ٣٩٧/١.

(٢) الكتاب: ٢٠٦/١، وحاشية الصبان: ٢٧٤/١.

(٣) البيت من الطويل في: الزهرة: ٨٤، وعمدة الكتاب، والاعاني: ١٥٧/٥.

(٤) المفصل: ١١٤.

(٥) اللباب: ٣٢٦/١.



الثاني: الكوفيون قالوا بدخولها على العدد والمعدود معاً، فأجاز ذلك الكسائي . نحو: كتبت الخمسة الكتب. ودفعت الستة الدراهم^(١).

ونرى أنّ الافصح والأيسر هو تعريف المعدود أي: دخول أَل التعريف على المضاف إليه تبعاً لرأي البصريين وما رجّحه عباس حسن، والله أعلم.

خامساً: (أي) المفسّرة حرف عطف نسق:

ذكر عباس حسن حروف العطف عشرة حروف، ورجّح في "أي" بفتح الهمزة وسكون الياء رأياً وقال: "الكوفيون يعدّون هذا الحرف من حروف عطف النسق، ومعناه: (التفسير)، كمعنى (واو العطف) أحياناً؛ فيزيد عددها واحداً. ورأيهم حسن وواضح، لا ضرر في الأخذ به، بل إنّه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف"^(٢).

وفي معناها آراء، هي:

الأول: من قال بأنّها حرف عطف، ومنهم الكوفيون؛ وذلك إذا وقعت "أي" بين مشتركين في الإعراب، نحو: (هذا الغضنفر)، أي: الأسد. إذ قال ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ): جعل صاحب المستوفى^(٣) "أي" التفسيرية حرف عطف في نحو: "مررت بغضنفر" أي: أسد، و"فبيتك عن الوئي" أي: الفتور^(٤).

استحسن عباس حسن رأي الكوفيين ورجّحه؛ لوضوحه.

الثاني: من قال بأنّها حرف تفسير^(٥)، ومنهم ابن مالك: والصحيح أنّ (أي) حرف تفسير، وأنّ ما يليها من تابع هو عطف بيانٍ موافقٌ ما قبلها في التعريف والتنكير، وجعلها حرف عطفٍ يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: أنّ حَقَّ حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مبايناً لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو)، وما بعد (أي) بخلاف ذلك.

(١) المصدر نفسه.

(٢) النحو الوافي: ٥٥٧/٣.

(٣) قاضي القضاة كمال الدين أبي سعيد علي بن مسعود بن الحكم.

(٤) شرح التسهيل: ٣٤٧/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٧٨، ٤/٤، والجنى الداني: ٢٣٤.

(٥) شرح كتاب الحدود: ١٢٦.



الثالث: أنّ حرف العطف المعطوف به غير صفةٍ ألا يطرد حذفه، و(أي) بخلاف ذلك، فإنّ لك أن تقول في: مررت بغضنفرٍ أي أسد: مررت بغضنفرٍ أسدٍ، ويستغنى عن "أي" مطرداً، ولا يجوز ذلك في شيء من المعطوفات، فالقول بأنّ "أي" حرف عطف مردود، وباب ما أخذ به مسدوداً^(١).

ونرى أنّ اعتبار "أي" حرف تفسير هو الأيسر والأجدر بالاعتبار والاعتماد؛ للأسباب التي جاء بها ابن مالك، ولكثرة اعتبارها تفسيرية وشيوع استخدامها في هذا المعنى، والله أعلم.

سادساً: (أم) المنقطعة بين الابتداء والعطف:

من حروف عطف النسق: (أم) وهي على نوعين: متصلة، ومنقطعة. قال عباس حسن في المنقطعة:

"الرأي الراجح أنّ (أم) المنقطعة ليست عاطفة، وإنّما هي حرف ابتداء يفيد الاضراب، فلا تدخل إلا على الجملة، أمّا الرأي المرجوح فإنّما حرف عطف لا يعطف إلا الجملة، والأخذ بالرأي الأول أنسب وأيسر"^(٢).

وفيما يلي عرضٌ لأقوال النحاة في معناها:

الأول: نبدأ برأي سيويه (ت: ١٨٠هـ) إذ قال أبو سعيد (ت: ٣٨٥هـ): أم المنقطعة هي التي يكون ما بعدها جملة، ولا تكون عاطفةً لاسم على اسمٍ قبلها، ولا عاطفةً لفعل على فعلٍ قبلها. فإذا جاءت بعد الإيجاب لم تكن إلا منقطعةً؛ ولذلك قال سيويه: "كقوله: (إنّما لإبل)، ثم استأنف استفهاماً فقال: (أم شاء)، يريد أم هي شاء، فما بعد (أم) مبتدأ وخبر، يعني أنّ الكلام الذي بعدها منقطع عن الكلام الأول، ويكون في (أم) معنى الإضراب عن الكلام الأول"^(٣).

رَجَّحَ عَبَّاسُ حَسَنُ هَذَا الرَّأْيَ وَيُرَى بِهِ الْيُسْرُ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَنْسَبِ اتِّبَاعَهُ.

(١) المصدر نفسه.

(٢) النحو الوافي: ٥٩٩/٣.

(٣) شرح أبيات سيويه: ٧٩/٢، ١٤١/٢.



الثاني: رأي ابن مالك (ت:٦٧٢هـ): "إن ولي (أم المنقطعة) مفردٌ فهو يكون معطوفٌ بما على ما قبلها، مثل قول بعض العرب: (إنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ)، فأم هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما كان بعد بل، فإنَّها بمعناها"^(١).

ونرى الأحسن في هذه المسألة اتباع رأي سيوييه بأن أم المنقطعة لمعنى الاضراب . اضراب ما بعدها على ما قبلها. ولا تكون عاطفة إلا قليلاً، والله أعلم.

المطلب الثاني: الترجيحات النحوية لعباس حسن في الحروف الثلاثية

أولاً (إلى) بين الأصل والزيادة:

إلى: "حرف جرٍ أصلي يجزّ الظاهرَ والمضمَرَ، وينتقلُ بينَ معانٍ عدّة، أشهرُها ستة: انتهاء الغاية مطلقاً، المصاحبة، التبيين، الاختصاص، الظرفية، البعضية".

وجعل بعض النحاة من "إلى" زائدة، ورجّح فيها عباس حسن رأياً وقال: "قراءة من قرأ قوله تعالى:

﴿فَجَعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، بفتح "الواو" وقع فيه الفعل(تهوى)مضمناً، معنى: تميل، فلا تكون(إلى)زائدة، وهذا رأيٌ حسنٌ يقتضينا أن نأخذَ به"^(٣).

يذهب النحاة بذلك إلى آراء، وهي:

الأول: أن تأتي زائدة، وهذا لا يقول به جمهور النحاة، وإمّا قال به الفراء(ت:٢٠٧هـ)مستدلاً بقراءة

من فتح الواو في (تهوي)وخرجت هذه القراءة على تضمين(تهوى)معنى: تميل^(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٦٢، وارتشاف الضرب: ٤/٢٠١١.

(٢) سورة ابراهيم: ٣٧.

(٣) النحو الوافي: ٢/٤٣٦.

(٤) شرح التسهيل: ٣/١٤٣، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٣، والتذييل: ١١/١٦٩، والجنى الداني: ٣٨٩.



الثاني: من قال إنّها لا تزداد وهو ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) خلافاً للفرّاء، وأولى من حكم زيادتها أن يكون الأصل (تھوى) فجعل موضع الكسرة فتحةً، كما يقال في: (رضي: رضي) وفي (ناصية: ناصية) وهي لغة طائفة^(١).

استحسن عباس حسن هذا الرأي، ورجّحه، ويقتضي الأخذ به. ونرى أنّ الأخذ بالرأي الثاني رأي ابن مالك هو الأيسر؛ لكيلا يحدث اتباع للغة معينة وهي لغة طيء في فتح ما قبل الياء التي هي لامًا مكسورة، ولأنّ حرف الجر "إلى" ليس بزائد ولا يستغنى عنه، والله أعلم. ثانيًا: رسم (إذن):

الكلام عن "إذن" حرف من حروف نصب الفعل المضارع. جاء عباس حسن بترجيح في طريقة كتابتها ورسمها وقال: "وأما طريقة كتابتها، فخاصة المحدثين يكتبون العاملة ثلاثية محتومة بالنون، والمهملة محتومة بالألف، لا بالنون؛ للتفرقة بين النوعين، وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه، والاتفاق على الأخذ به"^(٢). في رسم (إذن) عند النحويين آراء ثلاثة هي:

الأول: تكتب بالألف وقيل: وهو الأكثر، وبهذا رسمت في المصحف. إذ قال أبو سعيد (ت: ٣٦٨هـ): "إذن إذا وقف عليها فعامة التحوين المتقدمين يرون الوقف عليها بالألف"^(٣). ذكر ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) عن الخليل: أنّ أصلها: إذا، فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين^(٤).

الثاني: أنّها تكتب بالنون. قيل: وإليه ذهب المبرد (ت: ٢٨٥هـ) والأكثر. وعن المبرد: "أشتهى أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف؛ لأنّها مثل "أن ولن" ولا يدخل التنوين في الحروف"^(٥). الثالث: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف؛ لضعفها، وإن عملت كتبت بالنون^(٦).

(١) المصادر أنفسها.

(٢) النحو الوافي: ٢٩٤/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٢٠٤/٣.

(٤) شرح التسهيل: ٢٠/٤.

(٥) الجنى الداني: ٣٦٦.

(٦) المصدر نفسه.



وافق عباس حسن هذا الرأي ورجحه، واستحسن الأخذ به؛ لجدارته بالاختصار عليه.
ونرى أنّ الأفضل اتباع رأي المبرّد بكتابتها ب النون؛ لأنّ الحروف لا يدخلها التنوين، والله أعلم.

الخاتمة:

وفي الختام لا يسعنا سوى الثناء على ما آلت إليه جهود عباس حسن المبذولة في الترجيح النحوي مستعيناً بأساليب التيسير التي جاء بها دعاة التيسير والتجديد. ميسراً مرةً ومتبعاً للمذهب الكوفي مرةً أخرى، مع أنّه يوافق البصريين أحياناً.

وفي الختام أنّ هذا العمل لا أدعي به الكمال، فإنّه لا يكون لغير الله ولا ينبغي له، فما كان فيه من صواب فهو من كرم وفضل الله ثمّ جهد مشرفي الفاضل، وإن كان فيه شيء من الخلل والتقصير والزلات فمن نفسي والشيطان، ولكنني احتسب واستغفر الله من الزلل والخطأ.
والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
2. الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر - بيروت، ط: ٢، تحقيق: سمير جابر.
3. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، الحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
5. البرود الصافية والعقود الصافية للكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني، (ت: ٨٣٧ هـ)، (دراسة وتحقيقاً): محمد عبد الستار علي أبو زيد.



٦. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأجزاء من (١-٥) دار القلم- دمشق، والأجزاء من (٦-٢٢) دار كنوز اشبيلية- الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م.
٧. الجني الدائي في حروف المعاني، أبو مُجَدِّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ مُجَدِّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان مُجَدِّد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، ضبطه وصححه وخرجه شواهد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مُجَدِّد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٠. ديوان الفرزدق، أبي فراس همام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال بن مُجَدِّد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وضخامته، (٣٨هـ - ٦٥٨م) (١١٠هـ - ٧٢٨م)، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
١١. الزهرة، أبو بكر مُجَدِّد بن داود بن علي الظاهري الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن- الزرقاء، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٣. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله أبو مُجَدِّد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. مُجَدِّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- مصر، (د. ط)، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن مُجَدِّد بن عيسى أبو الحسن الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٥. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن شراب، مؤسسة الرسالة- بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
١٦. شرح تسهيل الفوائد، مُجَدِّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُجَدِّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).



١٧. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن مُجَدِّد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود مُجَدِّد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨. شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط: ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٩. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١، ٢٠٠٨ م.
٢٠. عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُجَدِّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجلي، دار ابن حزم - الجفان والجلي للطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢١. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، أبو مُجَدِّد بن أحمد الأعراي الملقب بالأسود الغندجاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: مُجَدِّد علي سلطاني، دار النبراس - دمشق، ط: ١، ١٩٨١ م.
٢٢. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٣. اللباب في علل البناء والإعراب، عبدالله بن حسين بن عبدالله أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٤. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٥. المعجم المفصل في الإعراب، طاهر يوسف الخطيب، دار الكتب العلمية، ط: ٢.
٢٦. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط: ١، ١٩٩٣ م.
٢٧. منتهى الطلب من أشعار العرب، مُجَدِّد بن المبارك بن مُجَدِّد بن ميمون البغدادي (ت: ٥٩٧هـ).
٢٨. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط: ٣.